رئيس مجموعة الكاظمي لـ «الأنباء»: الوكالات العالمية أوقفت الشحن إلى الكويت وحولته لدبي

طارق الكاظمي: الركود الاقتصادي هوى بحركة الملاحة البحرية بـ 60٪

أسعار العقار متماسكة حتى الآن.. لكن التراجع سيبدأ منتصف 2018

أكد رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات الكاظمي د.طارق الكاظمي أن أداء الاقتصاد الكويتي خلال العام الحالي سيكون أفضل من أداء العام الماضي، وذلك بفضل نجاح القيادة السياسية في الكويت في تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت على العالم خلال العامين الماضيين، واستمرار الحكومة في تنفيذ مشاريعها التنموية.

وأبدى د.الكاظمي، خلال لقاء خاص بـ «الأنباء»، رأيه في العديد من القضايا الاقتصادية التي تخص قطاعات متنوعة، حيث يأتي الكاظمي على رأس مجموعة استثمارية لديها اذرع من الشركات التابعة العاملة بقطاعات الشحن والسياحة والعقار والتجارة، مشيرا الى ان الشحن الذي تضرر كثيرا بات يعاود الانتعاش مرة أخرى وان القطاعين السياحي والعقاري سيشهدان استقرارا خلال العام الحالي ولكن أسعار العقار ستبدأ في التراجع منذ منتصف العام 2018. وأشار إلى أن الكويت سلكت الطريق الصحيح على الرغم من كونه صعبا، حيث واصلت تنفيذ مشاريعها التنموية الأساسية في الوقت الذي أوقف فيه عدد من دول المنطقة تنفيذ المشاريع التي كانت تقوم بتنفيذها، ما يعني انها ستستفيد من هذه الخطوات بعد أن تتحسن الظروف العامة في المنطقة والعالم. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

طارق عرابي

كيف تصف الاقتصاد الكويتي في 2017 وما توقعاتكم؟

● **بدأ الركود الاقتصادي منذ العام 2008 واستمر إلى العام 2014 ليتزامن مع انخفاض أسعار النفط الذي أثر بدوره سلبيا على الميزانية العامة للدولة، وبالتالي عندما تنخفض أسعار النفط عن المستوى الذي بنيت عليه الميزانية العامة للدولة، فإن ذلك الأمر يؤدي إلى خلخلة ميزانية الدولة وتوقفها عن طرح المشاريع التنموية.**

لكن واقع الحال أثبت أن الوضع كان أفضل بكثير مما كان متوقعا، حيث لم يكن الضرر على نفس المستوى المتوقع، حيث سلكت الكويت الطريق الصحيح على الرغم من أنه كان طريقا صعبا، وواصلت الكويت تنفيذ مشاريعها التنموية الأساسية في الوقت الذي أوقف فيه عدد من دول المنطقة تنفيذ المشاريع التي كانت تقوم بتنفيذها.

الخطوة التي اتخذتها الكويت كانت هي الخطوة الصحيحة، علما أن البلاد ستستفيد من هذه الخطوات بعد أن تتحسن الظروف العامة، حيث استمرت الدولة بتنفيذ مشاريعها في وقت كانت فيه أسعار المواد والسلع وأجور المقاولين في أدنى مستوياتها، ما يعني أن الكويت استفادت من حالة الانخفاض الحالي.

الوضع الاقتصادي مستقر في 2017 والشحن عاود النمو الآن

مستثمرو البورصة الحاليون يقامرون وبيانات الشركات المدرجة ليست صحيحة دائماً

كل الدول تفرض ضرائب لكن يجب ألا تكون مجحفة على الوافدين

ومن هنا أعتقد أن الكويت ستشهد تحسنا على المستوى الاقتصادي العام، لاسيما في ظل الارتفاع الحالي في أسعار النفط، وان كان دون المستوى المطلوب، خاصة أن ميزانية الدولة كانت مرصودة على معدل 65 دولارا للبرميل، بينما يباع برميل النفط اليوم بحدود الـ50 دولارا، بمعنى أن السعر الحالي مازال بعيدا عن سعر التعادل، وإن كنت أرى أن سعر الـ 70 دولارا للبرميل هو سعر جيد بالنسبة للكويت.

طارق الكاظمي متحدثا للزميل طارق عرابي (ريليش كومار)

وبشكل عام فإنني أرى أن الوضع الاقتصادي العام في الكويت خلال العام 2017 سيكون مستقرا، فالكويت بلد أمان واستقرار وقيادتها السياسية بقيادة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد قادرة على تصحيح أخطائها، خاصة أن توجيهات سمو الأمير قادرة على تثبيت الأمان في البلاد.

هل تحسن أوضاع البورصة مرتبط بتحسن الوضع الاقتصادي؟

● **لا اعتقد ذلك، فالبورصة الكويتية من وجهة نظري مبنية على التوقعات وليس على أسس ثابتة، لذا فإنني أشبه المساهم الذي يدخل إلى هذا السوق بـ «المقامر»، فهذا الشخص لا يعرف لماذا ربح ولماذا خسر، لذا رأينا أن كثيرين قد تضرروا، أضف إلى ذلك أن بيانات الشركات المدرجة بالبورصة ليست بالبيانات الصحيحة دائما.**

حتى ان الارتفاع الذي شهده مؤشر السوق خلال الفترة القليلة الماضية ليس له أي مبرر، بل إننا نتوقع أن تبدأ البورصة بالهبوط بشكل تدريجي من جديد، لذا يجب على صغار المستثمرين الحذر من الاندفاع وراء هذا الارتفاع الذي لا يعرف له أي سبب.

مما لا شك فيه أن أحد أهم أسباب رفع مؤشر البورصة هو قيام الحكومة بضخ أموال كبيرة في السوق، وذلك كنوع من التعويض للمواطنين، لكن هذا لا يعني أن المؤشر سيرتفع أكثر.

لديكم واحدة من أكبر شركات الشحن البحري، فكيف كان أداء هذا القطاع في 2016؟

● **القطاع الملاحي مرتبط مع كل قطاعات الدولة، حيث يعمل هذا القطاع على خدمة كل القطاعات الاقتصادية في البلاد، بمعنى أنه في حال كانت هناك حركة تجارية نشطة فإن هذا القطاع سيكون فعالا ونشيطا. والعكس صحيح، ولا شك أن حالة الركود التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية أثرت كثيرا على القطاع الملاحي في الكويت، حتى ان نسبة الهبوط في الحركة الملاحية خلال العام الماضي وصلت إلى أكثر من 60٪ بسبب الركود الذي شهدته البلاد خلال السنتين الأخيرتين، حيث أصبحت حركة الاستيراد ضعيفة نسبيا، حتى أن بعض الوكالات الملاحية العالمية أوقفت الشحن إلى الكويت فاتجهت إلى إرسال البضائع إلى دبي على ان يتكفل التاجر المستورد بنقل هذه البضائع من دبي إلى الكويت على حسابه الخاص.**

ما نظرتكم لأسعار العقار في الكويت في العام 2017؟

● **القطاع العقاري مازال مرتفعا أكثر من أسعاره الطبيعية بسبب تمسك الكثير من ملاك العقارات بأسعارهم السابقة، ولن تنخفض أسعار العقارات إلا عندما يصبح العرض أعلى من الطلب، ولا شك أن ذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت.**

العقار في الكويت من أغلى العقارات حول العالم، وأتوقع أن يستمر الوضع على حاله خلال العام 2017 على أن يهدأ وضع العقار مع منتصف العام 2018.

هل تؤيد الرسوم التي فرضتها الدولة على الوافدين في الكهرباء؟

● **لا توجد دولة في العالم تعطي خدمات مجانية للوافدين مثل الكويت، وهذا لا يعني أن منح الخدمة مجانا أصبح أمرا من المسلمات، علما بأن الضرائب التي قامت الحكومة بفرضها على الوافدين ليست بالشيء الكبير، فأنا لست ضد فرض الضرائب على الوافدين، لكني ضد أن تكون هذه الضرائب مجحفة وتشكل العبء الكبير على الوافد.**

في المقابل، أنا ضد بعض أساليب التعاطي في هذا الأمر من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة، حيث تعالت بعض الأصوات المستفزة للوافدين، في حين أن هناك أساليب أخرى كثيرة أكثر تحضرا وتطورا، وليس بنفس الرعونة التي تحدث بها البعض من خلال تصريحاتهم الصحافية المستفزة. وأقول إن الوافد نفسه لن يمانع أن يقف مع الكويت في أزمتها، بشرط أن يتم تطبيق هذه الضرائب والرسوم وفق آلية صحيحة ومن دون إجحاف، خاصة أن الوافد ما جاء إلى الكويت إلا من أجل العمل الشريف والرزق الكريم.

كيف كان وضع القطاع السياحي من وجهة نظركم؟

● **القطاع السياحي لم يتأثر كثيرا بالكويت باستثناء أسعار تذاكر الطيران التي شهدت انخفاضا كبيرا في ظل المنافسة الكبيرة التي شهدها هذا القطاع، لكن في نهاية الأمر فإن المنافسة الكبيرة في هذا السوق صبت في صالح المستهلك الكويتي.**

وزارة المالية

وزارة المالية
منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

تقديم الإقرار الضريبي الخاص بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

تهيب وزارة المالية بجميع الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بضرورة الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ في الموعد المحدد خلال مدة لا تتجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الرابع التالي لنهاية الفترة الخاضعة للضريبة وعلى النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من مبنى الوزارة (مجمع الوزارات - بلوك ١٤ - الدور الأول) أو من الموقع الإلكتروني (www.mof.gov.kw).

وذلك تطبيقاً لأحكام نص المادة رقم (١٢) من القانون والتي تفرض ضريبة نسبتها ٢،٥٪ من صافي الأرباح السنوية على الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

ويجب على الشركات الخاضعة للقانون بتقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقاعدة التنفيذية رقم (٤) بأن يكون مدققاً من قبل أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة لدى الإدارة الضريبية على أن يرفق به الآتي:

١. كتاب تفويض من الشركة لمكتب التدقيق لمتابعة شؤونها الضريبية.
٢. تقرير معد ومعتمد من مراقب حسابات مسجل في وزارة التجارة وفقاً للنموذج المعتمد لدى وزارة المالية.
٣. الميزانية العمومية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها والمقدمة لسوق الكويت للأوراق المالية.
٤. بيان تحليل الإيرادات.
٥. بيان تحليل المصروفات ويشمل على:
أ - تحليل مفصل لبند المصروفات العمومية والإدارية. ب - تحليل مفصل لبند تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى.
ج - الزكاة والتبرعات والفروق الضريبية للقانون رقم ١٩/٢٠٠٠، والفروق المالية للقانون رقم ٤٦/٢٠٠٦ عن السنوات السابقة.
٦. بيان تحليل المخصصات مع الالتزام بتوضيح الأرصدة أول وآخر المدة والحركة خلال السنة لكل مخصص على حدة.
٧. بيان بالمخصصات والاحتياطات المفروضة طبقاً للوائح الجهات الرقابية.
٨. المستندات المؤيدة للتوزيعات النقدية المستلمة من شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
٩. بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من أرباح شركاتها الزميلة أو التابعة الغير مجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها. (البيانات الربع سنوية للشركات الزميلة أو التابعة غير المجمعة مع نسب الملكية وعمليات التسوية إن وجدت).
١٠. بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من شركاتها التابعة المجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها. (البيانات الربع سنوية للشركات التابعة المجمعة مع نسب الملكية وبيان التجميع المتضمن عمليات التسوية على الأرباح المجمعة من الشركات التابعة إن وجدت).
١١. بيان يوضح أي تغيير على الأرباح المرحلة والتي تخص سنوات سابقة إن وجدت مرفقاً به المستندات المؤيدة.
١٢. محضر اجتماع الجمعية العمومية.

وفي هذا الصدد تؤكد الوزارة على ضرورة الالتزام بإرفاق هذه المستندات كاملة مع الإقرار المقدم طبقاً لنص القاعدة التنفيذية، وفي حالة عدم تقديم المستندات مع الإقرارات المقدمة سوف تضطر الوزارة لإصدار كتاب الربط بناء على ما توفر لديها من بيانات، ولن يتم السماح للشركات بطلب خصم البنود من ٨ - ١١ عند الاعتراض أو الطعن على الربط الضريبي الصادر حتى لو تم تقديم هذه المستندات أثناء الاعتراض أو الطعن طبقاً للقاعدة التنفيذية رقم (١٣).

كما تلتزم الشركات الخاضعة للقانون بسداد الضريبة المستحقة بموجب الإقرار الضريبي دفعة واحدة عند تقديمه، ويتم السداد في مقر الإدارة الضريبية (قسم تحصيل دعم العمالة الوطنية) بموجب كتاب تقدمه الشركة الخاضعة للقانون مع إرفاق شيك مصدق بالمبلغ ونسخة من الإقرار الضريبي.

وعلى الشركات الخاضعة للقانون إخطار الإدارة الضريبية في حال أي تغيير في كيانها القانوني من دمج أو تنازل عن جزء أو كل نشاط الشركة أو تصفيتها أو توقفها عن التداول أو الشطب من سوق الكويت للأوراق المالية. كما تلتزم الشركات الخاضعة للقانون التي تم وقف تداولها بالاستمرار بتقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون.

كما تلتزم الشركات الخاضعة للقانون والتي تم شطب قيدها من سوق الكويت للأوراق المالية بتقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة حتى تاريخ الشطب طبقاً لأحكام هذا القانون، على أن تقوم بتقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة إذا أعيد إدراجها مرة أخرى طبقاً للقاعدة التنفيذية رقم (٧).

وتنبه الوزارة إلى أحكام المادة (١٤) من القانون كل من يقدم بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة المشار إليها في المادة (١٢) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما تنبه الوزارة أن عدم تقديم الإقرار الضريبي المطلوب وسداد الضريبة المستحقة في الموعد المحدد سيؤدي لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة. وللإدارة الضريبية الحق بربط الضريبة على أساس تقديري في جميع الحالات التي يتعذر فيها ربط الضريبة على أساس صافي الربح الحقيقي للشركة الخاضعة للقانون بما في ذلك إذا لم تقدم الشركة الخاضعة للقانون الإقرار الضريبي أو أي من مرفقاته طبقا للقاعدة التنفيذية رقم (١٢).

وإذ تأمل الوزارة التزام كافة الشركات بأحكام القانون، فإن الوزارة على استعداد للرد على استفسارات الشركات على الأرقام التالية: ٢٢٤٨٢٠٥٣ - ٢٢٤٨٢١٥١

وزارة المالية

وزارة المالية
منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

تقديم الإقرار الضريبي الخاص بالقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة

تهيب وزارة المالية بجميع الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة بضرورة بتقديم الإقرار المالي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ في الموعد المحدد خلال مدة لا تتجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الرابع التالي لنهاية الفترة الخاضعة للقانون وعلى النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من مبنى الوزارة (مجمع الوزارات - بلوك ١٤ - الدور الأول) أو من الموقع الإلكتروني (www.mof.gov.kw).

وذلك تطبيقاً لأحكام نص المادة رقم (١) من القانون والتي تنص على «تحصل نسبة مقدارها (١٪) سنوياً من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة، ولهذه الشركات عند تقديم إقراراتها بالمستحق عليها مرفقاً بها ميزانياتها السنوية بموجب هذا القانون أن تحدد القدر الذي يمثل زكاة عن أموالها من المبلغ المحصل، كما أن لها أن تطلب توجيه المبلغ المستحق عليها أو جزءاً منه إلى إحدى الخدمات العامة».

ويجب على الشركات الخاضعة للقانون بتقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقاعدة التنفيذية رقم (٤) بأن يكون مدققاً من قبل أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة لدى الإدارة الضريبية على أن يرفق به الآتي:

١. كتاب تفويض من الشركة لمكتب التدقيق لمتابعة شؤونها المالية.
٢. تقرير معد ومعتمد من مراقب حسابات مسجل في وزارة التجارة وفقاً للنموذج المعتمد لدى وزارة المالية.
٣. الميزانية العمومية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.
٤. بيان تحليل الإيرادات.
٥. بيان تحليل المصروفات ويشمل على:
أ - تحليل مفصل لبند المصروفات العمومية والإدارية. ب - تحليل مفصل لبند تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى.
ج - الزكاة والتبرعات والفروق الضريبية للقانون رقم ١٩/٢٠٠٠، والفروق المالية للقانون رقم ٤٦/٢٠٠٦ عن السنوات السابقة.
٦. بيان تحليل المخصصات مع الالتزام بتوضيح الأرصدة أول وآخر المدة والحركة خلال السنة لكل مخصص على حدة.
٧. بيان بالمخصصات والاحتياطات المفروضة طبقاً للوائح الجهات الرقابية.
٨. المستندات المؤيدة للتوزيعات النقدية المستلمة.
٩. بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من أرباح شركاتها الزميلة أو التابعة الغير مجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها (البيانات الربع سنوية للشركات الزميلة أو التابعة غير المجمعة مع نسب الملكية وعلميات التسوية إن وجدت).
١٠. بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من شركاتها التابعة المجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها. (البيانات الربع سنوية للشركات التابعة المجمعة مع نسب الملكية وبيان التجميع المتضمن عمليات التسوية على الأرباح المجمعة من الشركات التابعة إن وجدت).
١١. بيان يوضح أي تغيير على الأرباح المرحلة والتي تخص سنوات سابقة إن وجدت مرفقاً به المستندات المؤيدة.
١٢. محضر اجتماع الجمعية العمومية.

وفي هذا الصدد تؤكد الوزارة على ضرورة الالتزام بإرفاق هذه المستندات كاملة مع الإقرار المقدم طبقاً لنص القاعدة التنفيذية، وفي حالة عدم تقديم اتلمستندات مع الإقرارات المقدمة سوف تضطر الوزارة لإصدار كتاب الربط بناء على ما توفر لديها من بيانات، ولن يتم السماح للشركات بطلب خصم البنود من ٨ - ١١ عند الاعتراض أو الطعم على الربط الضريبي الصادر حتى لو تم تقديم هذه المستندات أثناء الاعتراض أو الطعن طبقاً للقاعدة التنفيذية رقم (١٠).

كما تلتزم الشركات الخاضعة للقانون بسداد الضريبة المستحقة بموجب الإقرار الضريبي دفعة واحدة عند تقديمه، ويتم السداد في مقر الإدارة الضريبية (قسم تحصيل دعم العمالة الوطنية) بموجب كتاب تقدمه الشركة الخاضعة للقانون مع إرفاق شيك مصدق بالمبلغ ونسخة من الإقرار المالي.

وعلى الشركات الخاضعة للقانون إخطار الإدارة الضريبية في حال أي تغيير في كيانها القانوني مع دمج أو تنازل عن جزء أو كل نشاط الشركة أو تصفيتها طبقاً للقاعدة التنفيذية رقم (٧).

وتنبه الوزارة إلى أحكام المادة رقم (١) من القانون بأنه يعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تقديمها بقصد التهرب من أداء النسبة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الحكم بسداد المبلغ المطلوب.

كما تنبه الوزارة أن عدم تقديم الإقرار المالي المطلوب وسداد المبلغ المستحق في الموعد المحدد سيؤدي لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة. وللإدارة الضريبية الحق بربط المبلغ المستحق على أساس تقديري في جميع الحالات التي يتعذر فيها ربط المبلغ المستحق على أساس صافي الربح الحقيقي للشركة الخاضعة للقانون بما في ذلك إذا لم تقدم الشركة للقانون الإقرار المالي أو أي من مرفقاته طبقا للقاعدة التنفيذية رقم (٩).

وإذ تأمل الوزارة التزام كافة الشركات بأحكام القانون، فإن الوزارة على استعداد للرد على استفسارات الشركات على الأرقام التالية: ٢٢٤٨٢٠٥٣ - ٢٢٤٨٢١٥١